المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقرير
سبتمبر 2026

حركة النزوح القسري في اليمن في ظل التصعيد الحوثي

رصد ميداني من 1 سبتمبر إلى 16 سبتمبر 2026

يوسف بتامي

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

حركة النزوح القسري في اليمن في ظل التصعيد الحوثي

رصد ميداني من 1 سبتمبر إلى 16 سبتمبر 2026

تقرير

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز.

سبتمبر / 2026

مقدمة:

شـهد الإطـار الميدانـي والسياسـي فـي اليمن خلال شـهر سبتمبر 2026 تحولاً حـاداً تمثل فـي انكسـار حالـة التهدئـة النسبيّـة التـي سـادت منذ الهدنـة المعلنـة برعايـة الأمم المتحدة عـام 2022، فـقد أدى تجدد العمليـات العسكريـة الميدانيـة والمواجهـات البريـة والـقصف المكثف بين الـقوات الحكوميـة وجماعـة الحوثيين الانقلابيـة فـي محـاور السـاحل الغربـي، وتـعز، والحديدة، ومـأرب، والجوف إلـى إعـادة إشـعال خطوط التمـاس الفاصلـة، وتكتسب هذه التطورات بـعداً جيوستراتيجيـاً بالـغ الأهميـة بـالنظر إلـى تركز المواجهـات فـي السـاحل الغربـي والشريط السـاحلي المحيط بمضيـق بـاب المندب والاستيلاء علـى مناطـق حيويـة كالمخـا وذوبـاب وجزيرة ميون (بريم)، ممـا تسبب فـي إربـاك الممرات، وعزل المركز الحضري لمدينـة تـعز عن منافذهـا الغربيـة، وتوليد تداعيـات أمنيـة وإنسـانية عـابرة لـلحدود الوطنيـة نحو الـقرن الأفريقـي

أسـفر تحول النزاع إلـى مرحلـة المواجهـات المفتوحـة عن موجـة نزوح قسري جماعـي ومفاجـئ اتسمت بالسرعـة والكثافـة العاليـة، وتكشف البيانـات الميدانيـة الموثقـة فـي التـقرير الموحد الصـادر عن الوحدة التنفيذيـة لإدارة مخيمـات النـازحين (التابعـة لرئاسـة الوزراء) والمحدث حتـى 16 سبتمبر 2026 عن نزوح 19,417 أسرة تضم 131,761 فرداً يتوزعون على ثماني محافظات يمنيـة هـي: تـعز، لحـج، عدن، الحديدة، أبين، حضرموت، المـهرة، وشبوة

تتكامل هذه الأرقـام الرسميـة مـع تقييمـات المنظمـات الأمميـة والدوليـة، وتبرز المتابعـة التحليليـة لـهذه التدفقـات اضطرار آلاف الأسر التـي كانت تـقيم سـابقاً فـي مخيمـات إيواء مؤقتـة بالسـاحل الغربـي وتـعز إلـى إخلاء مواقعهـا مجدداً والـفرار لـلمرة الثانيـة أو الثالثـة، ممـا أدى إلـى استنزاف كلـي لآليـات الصمود لدى هذه الفئـات الأكثر هشاشـة. كمـا تجـاوز التداعـي السكانـي الحدود الوطنيـة عبر حركـة لجوء بحريـة خطرة عبر ميـاه البحر الأحمر ومضيـق بـاب المندب نحو سواحل إقـليم أوبوخ بجمهوريـة جيبوتـي، ممـا أدى إلـى زيـادة سكانيـة فجائيـة من إجمالـي سكان بـلدة أوبوخ الإقليميـة

أدى التدفـق السكانـي الفجائـي إلـى تفـاقم الأوضـاع الإنسـانية للنـازحين اليمنيين الذين اضطرهم ظرف الـفرار الاضطراري إلـى الخروج دون ممتـلكات أو أصـول إنتاجيـة أو ثروة حيوانيـة، ممـا جـعل هذه الأسر تـعتمد علـى المسـاعدات الطارئـة لتلبيـة احتياجاتهـا المعيشيـة الأسـاسية

وعلى الصعيد القطاعي في اليمن، ألقت الأزمة بظلالها على القطاعات الاجتماعية الحيوية، إذ تحولت العشرات من المنشآت التعليمية إلى مراكز إيواء طارئة للأسر الفارّة بالتزامن مع انطلاق العام الدراسي الجديد، وتعطلت الخدمات الصحية جراء القصف وعدم وصول الإمدادات، في حين تتصاعد مخاطر الحماية التي تواجه النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة

يأتي هذا التدهور الميداني في وقت تواجه فيه الاستجابة الإنسانية الدولية في اليمن عجزاً تمويلياً حاداً وغير مسبوق، وتتفاقم هذه الفجوة بفعل القيود الأمنية واللوجستية وشح الإمدادات الإغاثية، وتوقف حركة النقل بين الموانئ والمراكز الحضرية الرئيسية كطريق عدن - المخا، مما يحد من قدرة الوكالات الإنسانية على التدخل السريع والشامل

أولاً: الإطار العام لموجة النزوح:

أدت عودة العمليات القتالية لمليشيات الحوثي إلى تحويل مناطق واسعة من غرب اليمن إلى نطاقات عالية المخاطر، وتشير تقارير الرصد إلى استمرار القتال في جبهات غرب تعز وجنوب الحديدة، مع تسجيل حركة نزوح في جبل حبشي والمعافر والشمايتين والمظفر والمخا والخوخة، وهذه مناطق تمر عبرها حركة النزوح قبل استقرار جزء من الوافدين فيها، ويُظهر ذلك أن النزوح لم يتبع خطاً واحداً، بل تحرك مع تغير مستوى الخطر وفتح الطرق أو إغلاقها.[1] وتتمثل النتيجة الأهم في انتقال الضغط من مناطق القتال المباشر إلى مناطق الاستقبال، فالمجتمعات التي تستقبل النازحين، ولا سيما في تعز ولحج وعدن وأبين، تعاني أصلاً من ضعف الخدمات وتراجع القدرة الشرائية، ومن ثمّ فإن كل موجة جديدة لا تضيف سكاناً مؤقتين فحسب، بل توسع الطلب على المياه والصحة والغذاء والسكن والتعليم في مناطق محدودة الموارد.[2]

1. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن»، 9 سبتمبر 2026، انظر الرابط
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-situation-update-2-escalation-hostilities-and-displacement-across-yemen-9-september-2026

2. لجنة الإغاثة الدولية، «أكثر من 80,000 شخص نازحون مع تعمق التصعيد في الساحل الغربي لليمن»، 17 سبتمبر 2026، انظر الرابط:
https://www.rescue.org/uk/press-release/over-80000-people-displaced-yemen-escalation-deepens-across-west-coast

النزوح المركب وفقدان الأصول:

توضح الشهادات والتقييمات الإنسانية أن كثيراً من الأسر غادرت دون وقت كافٍ لنقل الممتلكات أو الماشية أو أدوات العمل، ويترتب على ذلك انتقال الأسرة من حالة هشاشة إلى حالة انكشاف كامل، إذ تفقد مصدر الدخل والمسكن وشبكة الحماية المحلية في وقت واحد. وتزداد الخسارة حين تكون الأسرة نازحة سابقاً، لأن النزوح الثاني أو الثالث يستنزف ما تبقى من مدخراتها وروابطها وقدرتها على التكيف.[3]

ولا يقف خطر النزوح المركب عند مجرد الانتقال الجغرافي المكرر، بل ينعكس واقعياً في تآكل قدرة الأسرة على الصمود، إذ إن كل موجة نزوح جديدة تجبر الأسرة على التخلي عما تبقى من مستلزماتها الأساسية، وتفقدها شبكات الحماية الاجتماعية في مناطق الاستقرار المؤقت، ونتيجة لتكرار النزوح تتحول الأسر إلى الاعتماد الكلي والارتهان التام للمساعدات الإغاثية الطارئة، مع الوصول إلى مرحلة اليأس من استعادة سبل العيش المستقرة

البعد الإقليمي:

أخذت الأزمة بعداً عابراً للحدود مع وصول 2,776 شخصاً إلى الساحل الشمالي لجيبوتي، في منطقة أوبوخ، منذ 10 سبتمبر وحتى 16 سبتمبر 2026. وكانت غالبية الوافدين من النساء والأطفال وفق التحديث المتاح، كما سجلت الفرق الطبية أربع ولادات خلال 48 ساعة، وحددت حالتي حمل إضافيتين بحاجة إلى رعاية. ويعكس ذلك طبيعة الرحلة البحرية الخطرة والاحتياجات المتخصصة التي ترافقها.[4]

لا يعني هذا التطور أن اللجوء البحري أصبح المسار الغالب، لكنه يكشف قابلية الأزمة للانتقال من نزوح داخلي إلى ضغط إقليمي على خدمات الاستقبال. وقد نبّه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الوافدين الجدد إلى أوبوخ يهددون بتحميل مجتمع صغير أعباء تفوق قدرته الاستيعابية.

3. أكثر من 80,000 شخص نازحون مع تعمق التصعيد في الساحل الغربي لليمن، مرجع سابق.
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان، «التحديث العاجل بشأن تدفق الفارين من اليمن إلى جيبوتي»، 16 سبتمبر 2026، انظر الرابط:
https://www.unfpa.org/resources/djibouti-influx-refugees-fleeing-yemen-conflict-escalation-flash-update

ثانياً: حجم النزوح واتجاهاته الجغرافية:

يـقدم التـقرير الحكومـي المحدث حتـى 16 سبتمبر أكبر تـفصيل مكانـي فـي المـادة المتاحـة: 19,417 أسرة و131,761 فرداً فـي 51 مديريـة ضمن ثمانـي محافظـات، وتصدرت تـعز بـ10,129 أسرة و70,957 فرداً، تلتهـا لحـج بـ4,809 أسرة و33,663 فرداً، ثم جـاءت الحديدة بـ1,471 أسرة، وأبين بـ1,187 أسرة، وعدن بـ1,622 أسرة، بينمـا توزعت أعداد أقل فـي حضرموت والمـهرة وشبوة.[5]

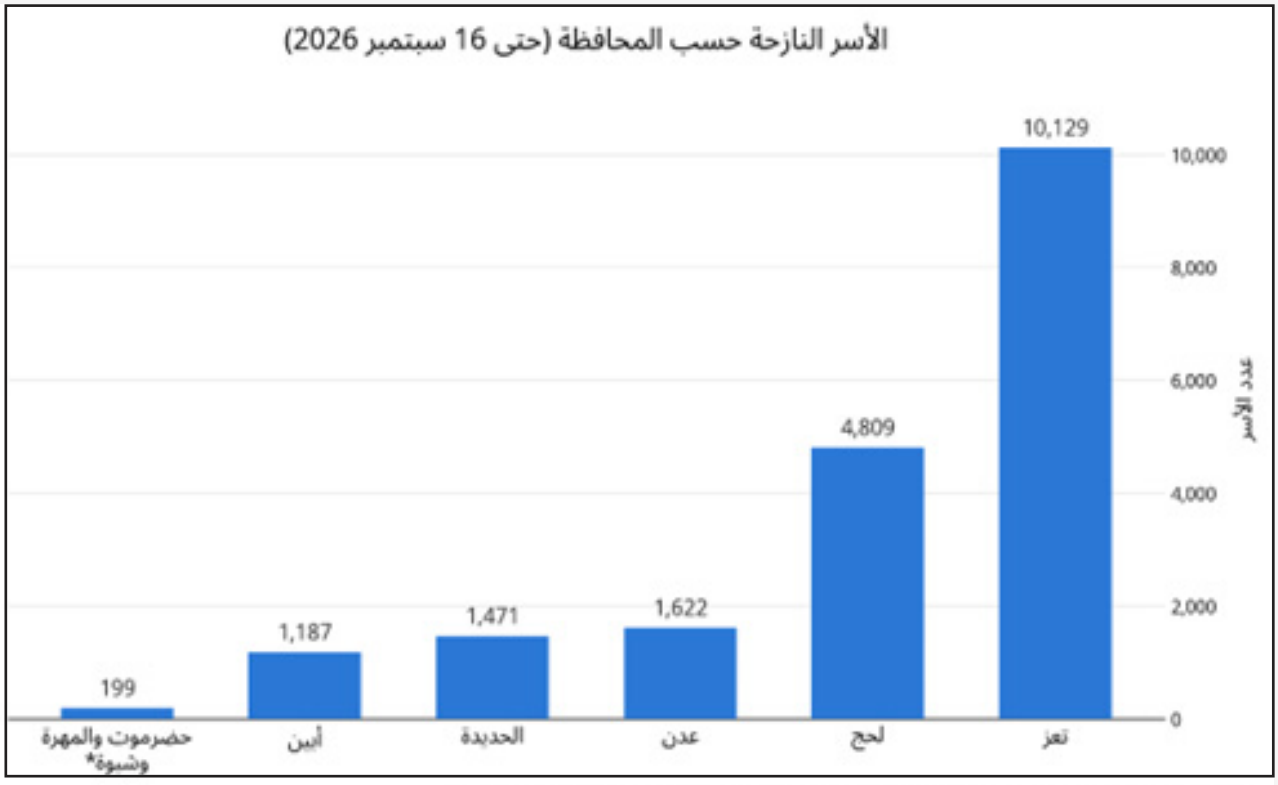

وتـقدم أرقـام أوتشـا صورة زمنيـة مختلفـة؛ فـقد سجـلت 11,442 أسرة جديدة علـى مستوى البلاد منذ تصـاعد الأعمـال العدائيـة فـي 3 سبتمبر وحتـى 9 سبتمبر، مـع تنبيـه صريـح إلـى أن الأرقـام أوليـة وقد تتضمن بـعض الازدواجيـة، كمـا أشـارت أوتشـا إلـى أن 908 أسر علـى الأقل كانت نازحـة من قبل وفرّت من مواقـع نزوح قائمـة. ويـفسر اختلاف هذه الأرقـام جزئيـاً اتسـاع فترة التـقرير الحكومـي اللاحقـة، واختلاف نطـاق التحقق، واحتمـال عدم إدراج الأسر المقيمـة خـارج المواقـع الرسميـة فـي بـعض قواعد البيانـات.[6]

5. الوحدة التنفيذيـة لإدارة مخيمـات النـازحين، «التـقرير الموحد حول النزوح القسري النـاجم عن الحرب»، محدث حتـى 16 سبتمبر 2026، انظر الرابط
https://www.exuye.org/cmlib/uploads/2026/09/exuye-org-2026-09-18_01-28-42_790401.pdf
6. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.

وتضـع التقـارير الأمميـة هذه الأرقـام الجزئيـة والمرحليـة فـي سيـاق تراكمـي أوسـع، إذ مـع بدايـة العـام الحالـي، تشير إلـى أن الـعدد الإجمالـي للنـازحين فـي اليمن علـى مستوى البلاد يبلـغ نحو 4.8 مـليون نـازح.[7]

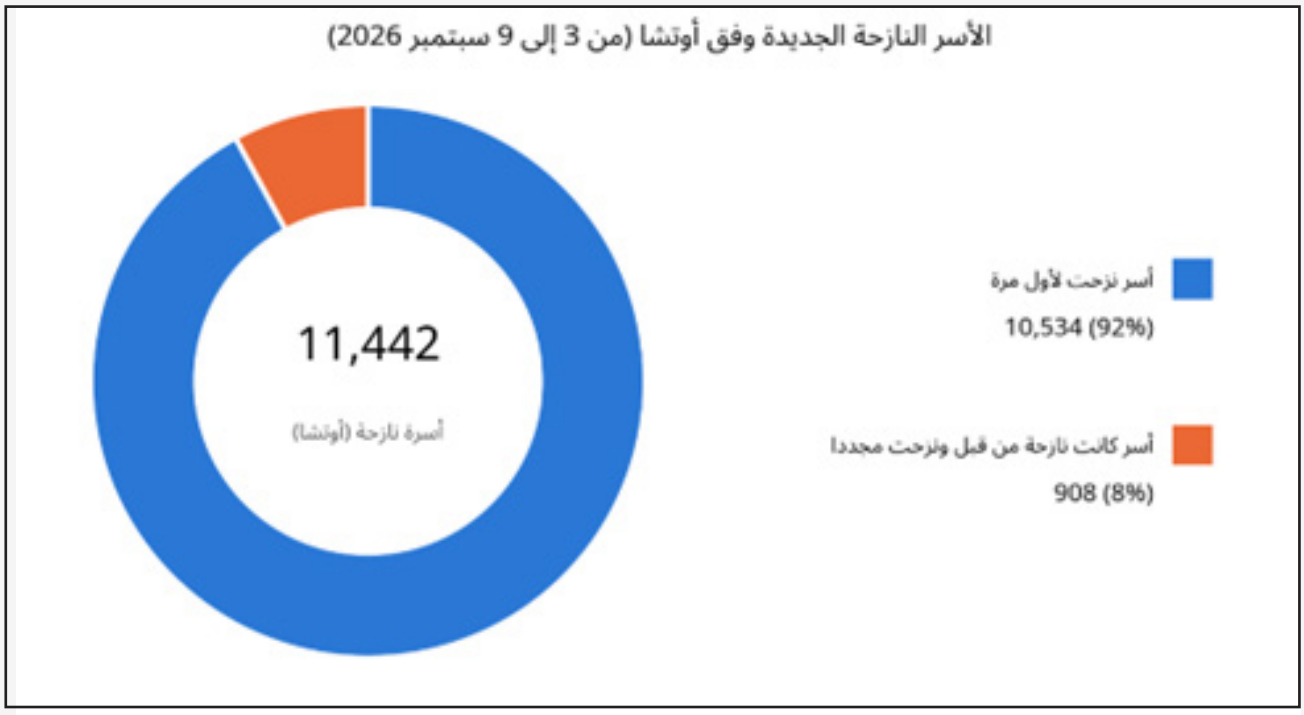

7. صلاح الدين كامل الشرعبـي، «المخيم الكبير: أزمـة النـازحين فـي مـأرب ومحدوديـة الأدوار المنـقذة»، مركز اليمن والخليـج للدراسـات، 13 سبتمبر 2026م، انظر الرابط

https://ygcs.center/public/ar/cat/articles/article233.html

وفـي دراسـة حديثـة (سبتمبر 2026) حول إعـادة إنتـاج الهشاشـة فـي اليمن خلال حرب ممتدة والصـادرة عن مركز المخـا للدراسـات الاستراتيجيـة ظـهر تحديث لأعداد النـازحين استنـاداً إلـى مكتب الأمم المتحدة لتنسيـق الشؤون الإنسـانية فـي اليمن يُظـهر ارتفـاع عدد النـازحين إلـى نحو 5.2 مـليون نـازح حتـى مـارس 2026،8 وهو رقم يـعكس تراكم موجـات نزوح متعاقبـة منذ سنوات النزاع، لا حصيلـة موجـة سبتمبر وحدهـا. وبنـاءً علـى ذلك، ينبغـي قراءة الأرقـام التفصيليـة الواردة فـي هذا التـقرير بوصفهـا إضافـة إلـى هذا الرصيد الوطنـي المتراكم، لا بديلاً عنـه

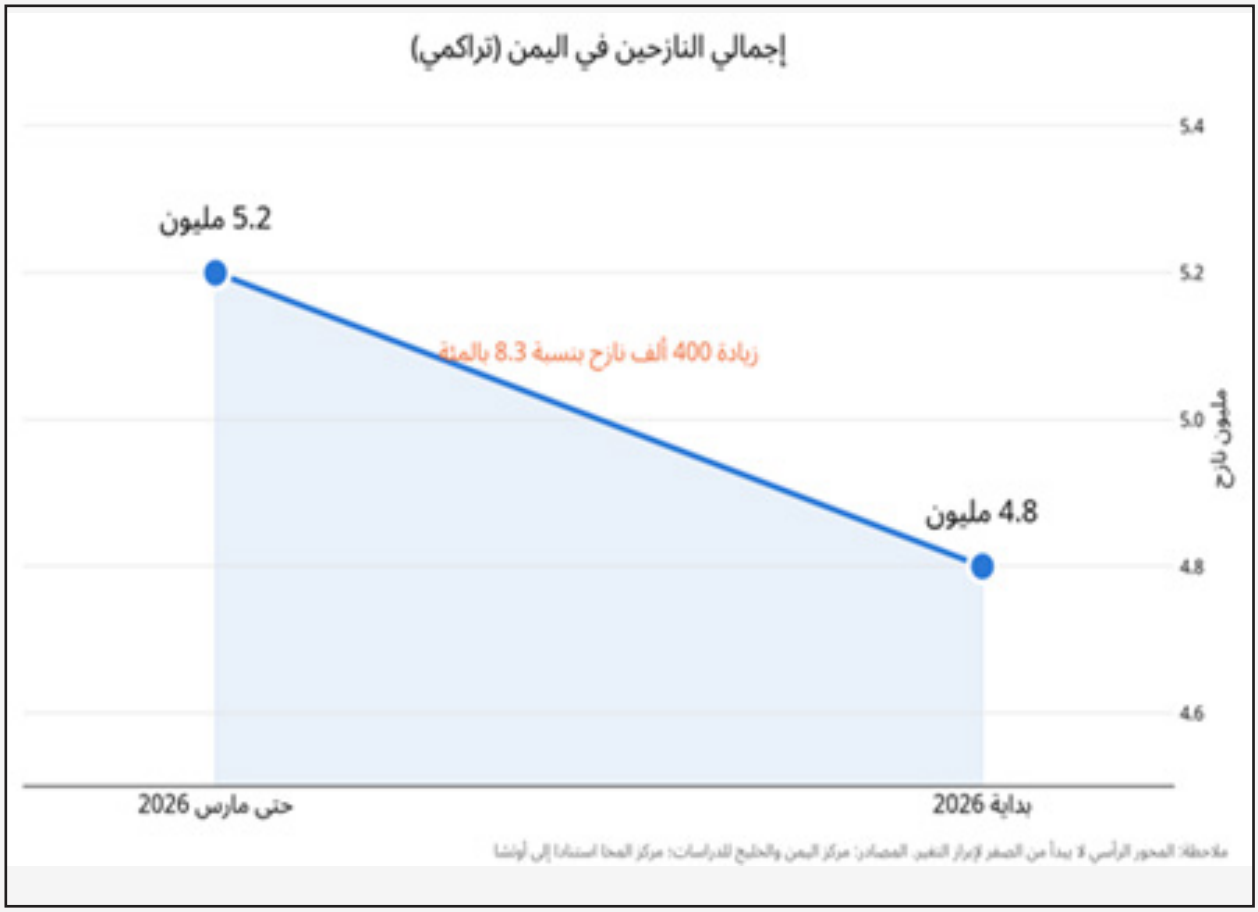

8. د. إسماعيل السهيلي، «إعادة إنتاج الهشاشة في اليمن خلال حرب ممتدة (2014–2026): النساء والأطفال نموذجًا»، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، في 14 سبتمبر 2026، انظر الرابط

https://mokhacenter.org/

مسارات النزوح:

يتحرك المسار الأول من الساحل الغربي وجنوب الحديدة نحو تعز ولحج، وتبرز فيه مناطق حيس والخوخة والمخا بوصفها نقاط انطلاق أو عبور، بينما تستقبل المعافر والشمايتين وجبل حبشي في تعز، والمضاربة ورأس العارة وتبن في لحج، القسم الأكبر من النازحين. ويجمع هذا المسار بين القرب النسبي من مناطق القتال ووجود صلات اجتماعية أو طرق تؤمن وصولاً مؤقتاً إلى مناطق أكثر أمناً.[9]

أما المسار الثاني فيمتد جنوباً نحو عدن وأبين، وتظهر البريقة ودار سعد في عدن، وخنفر وزنجبار في أبين، بوصفها مناطق استقبال مهمة، ويتميز هذا المسار بارتفاع الاعتماد على الأسر المضيفة والمواقع ذاتية الاستقرار، وهو ما يحد من دقة الرصد ويجعل الاحتياج أقل ظهوراً في الإحصاءات المعتمدة على المخيمات.[10]

ويذهب المسار الثالث شرقاً نحو حضرموت والمهرة وشبوة، وتظل أعداده أقل من المسارين السابقين، لكنه ذو أهمية لأنه يعكس بحث الأسر عن أمان أعمق، وامتداد الحركة إلى المحافظات الحدودية والشرقية، كما أن هذه المناطق قد تحتاج إلى آليات رصد مختلفة بسبب تباعد التجمعات وصغر المواقع وارتفاع كلفة الوصول.[11]

9. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
10. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
11. التقرير الموحد حول النزوح القسري الناجم عن الحرب، مرجع سابق.

التوزيع المكاني للنازحين: [12]

المحافظة	الأسر	الأفراد	النسبة
تعز	10,129	70,957	53.84%
لحج	4,809	33,663	25.54%
الحديدة	1,471	10,297	7.81%
أبين	1,187	8,309	6.30%
عدن	1,622	7,162	5.43%
حضرموت	110	770	0.58%
المهرة	70	490	0.37%
شبوة	19	113	0.10%
الإجمالي	**19,417**	**131,761**	**100%**

يبرز الجدول تركّزاً شديداً في محافظتي تعز ولحج، ويعني هذا التركّز أن الضغط الإنساني يمكن أن يتضاعف بسرعة إذا تواصل القتال في الساحل الغربي، لأن مناطق الاستقبال الأساسية نفسها تقع بالقرب من مسارات التصعيد أو تعتمد على بنية تحتية متضررة.[13]

ثالثاً: مناطق الاستقبال وأوضاع النازحين:

تتوزع الأسر النازحة بين ثلاثة أنماط رئيسية: الإقامة لدى الأسر المضيفة، والاستقرار في مخيمات قائمة، وإنشاء تجمعات عشوائية أو الإقامة في مبانٍ غير مكتملة أو في العراء. ويصعب قياس النمط الأول والثالث بدقة لأنهما لا يظهران دائماً في نظم الرصد المعتمدة على المواقع الرسمية. وتؤكد أوتشا أن كثيراً من الأسر الوافدة إلى الحزام الجنوبي أقامت لدى مجتمعات مضيفة أو في مواقع ذاتية الاستقرار خارج الرصد الروتيني.[14]

12. التقرير الموحد حول النزوح القسري الناجم عن الحرب، مرجع سابق.
13. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
14. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.

تمنح الاستضافة الأسر قدراً من الحماية الاجتماعية، لكنها تنقل جزءاً من كلفة النزوح إلى الأسرة المضيفة، وعندما تطول مدة الإقامة، قد يؤدي ذلك إلى استنزاف الغذاء والدخل والمسكن، ورفع احتمالات التوتر الاجتماعي، ولا سيما في المناطق التي تعاني أصلاً من ارتفاع الأسعار وضعف الخدمات.[15]

الاحتياجات الأساسية:

يمثل المأوى الفجوة الأكثر وضوحاً في البيانات المتاحة، فقد قدم شركاء المأوى مساعدات إلى 147 أسرة فقط مقابل تخطيط يستهدف 11,000 أسرة. وهذه النتيجة لا تعني غياب الاحتياج لدى بقية الأسر فحسب، بل تشير إلى ضعف قدرة الاستجابة على تحويل التحقق الميداني إلى مساعدة فعلية في الوقت المناسب.[16]

وتتصل فجوة المأوى مباشرة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، فالمواقع العشوائية أو الإقامة في العراء تفتقر عادة إلى مراحيض ومصادر مياه منتظمة وإدارة للنفايات. ويزيد ذلك خطر الأمراض المنقولة بالمياه، ويضاعف مخاطر النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى مرافق آمنة وخاصة.[17]

وفي الأمن الغذائي، لم تصل المساعدة المؤكدة إلا إلى 1,554 أسرة من أصل 6,144 أسرة ذات احتياج طارئ، ما يترك 4,390 أسرة دون تغطية استجابية مؤكدة، وتشكل هذه الفجوة خطراً أكبر على الأسر التي فقدت مصادر دخلها وأصولها الإنتاجية، وعلى الأطفال والحوامل والمرضى المزمنين.[18]

15. أكثر من 80,000 شخص نازحون مع تعمق التصعيد في الساحل الغربي لليمن، مرجع سابق.
16. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
17. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
18. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.

الفئات الأكثر هشاشة:

يُظـهر النزوح أثراً غير متنـاسب علـى الأطفـال، فـقد أفـادت اليونيسف بـأن أكثر من 57,000 طـفل كانوا ضمن أكثر من 104,000 شخص نزحوا خلال أسبوعين وفـق تقديرهـا، كمـا أغلـقت أو علـقت الدراسـة فـي 243 مدرسـة، متـأثرةً بتحويل بعضهـا إلـى مراكز إيواء. ولا تـقتصر المشكلـة علـى فـقدان التعـليم، إذ يؤدي بقـاء الأطفـال خـارج المدرسـة إلـى زيـادة مخـاطر التسرب والـعمل المبكر والزواج المبكر والتـعرض للاستـغلال.[19]

وتواجـه النسـاء والفتيـات مخـاطر متصلـة بغيـاب الخصوصيـة، والـعنف القـائم علـى النوع الاجتماعـي، وتدهور خدمـات الصحـة الإنجابيـة. وفـي جيبوتـي، تظـهر حـالات الولادة بين الوافدين الجدد -المشـار إليهـا سـابقاً- حاجـة ماسـة إلـى خدمـات توليد مستمرة لا إلـى تدخلات إسـعافية قصيرة فـقط.[20]

19. منظمة اليونيسف، «بيان بشأن تجدد الأعمال العدائية وأثرها في أطفال اليمن» انظر الرابط:
https://2u.pw/Fy7lVm

20. التحديث العاجل بشأن تدفق الفارين من اليمن إلى جيبوتي، مرجع سابق.

أمـا كبـار السن وذوو الإعاقـة والمرضـى المزمنون، فتزداد هشـاشتهم حين تفـقد الأسرة وسـائل النـقل والأدويـة وشبكات الدعم. ولذلك ينبغـي ألا تقـاس الأولويـة بـعدد أفراد الأسرة وحده، بل بمؤشرات الإعاقـة والحمل والمرض والـعمر والانفصـال عن مقدمـي الرعايـة.[21]

رابعاً: الأثر الإنساني والاقتصادي والاجتماعي:

تشير البيانـات الواردة فـي التـقرير رقم (3) الصـادر عن منظمـة الصحـة العالميـة وكتلـة الصحـة بشـأن التصـعيد الراهن فـي اليمن إلـى تسجيل رقم تراكمـي للضحايـا يبلـغ 2,883 ضحيـة، بينـهم 2,379 جريحـاً و504 وفيـات، استنـاداً إلـى تـقرير صحـي لم يتسنَّ استخراج نصـه كاملاً من صفحـة الويب الأصليـة. وبسبب اختلاف تاريـخ التغطيـة ومنهـج التحقـق، ينبغـي التعـامل مـع هذا الرقم بوصفـه رقمـاً منـقولاً يحتـاج إلـى مراجعـة نهائيـة قبل نشره فـي وثيقـة رسميـة. أمـا أوتشـا فـقد تحقـقت حتـى 9 سبتمبر من 14 ضحيـة مدنيـة فـي ثمانيـة حوادث، مـع بقـاء حوادث أخرى قيد التحقـق.[22]

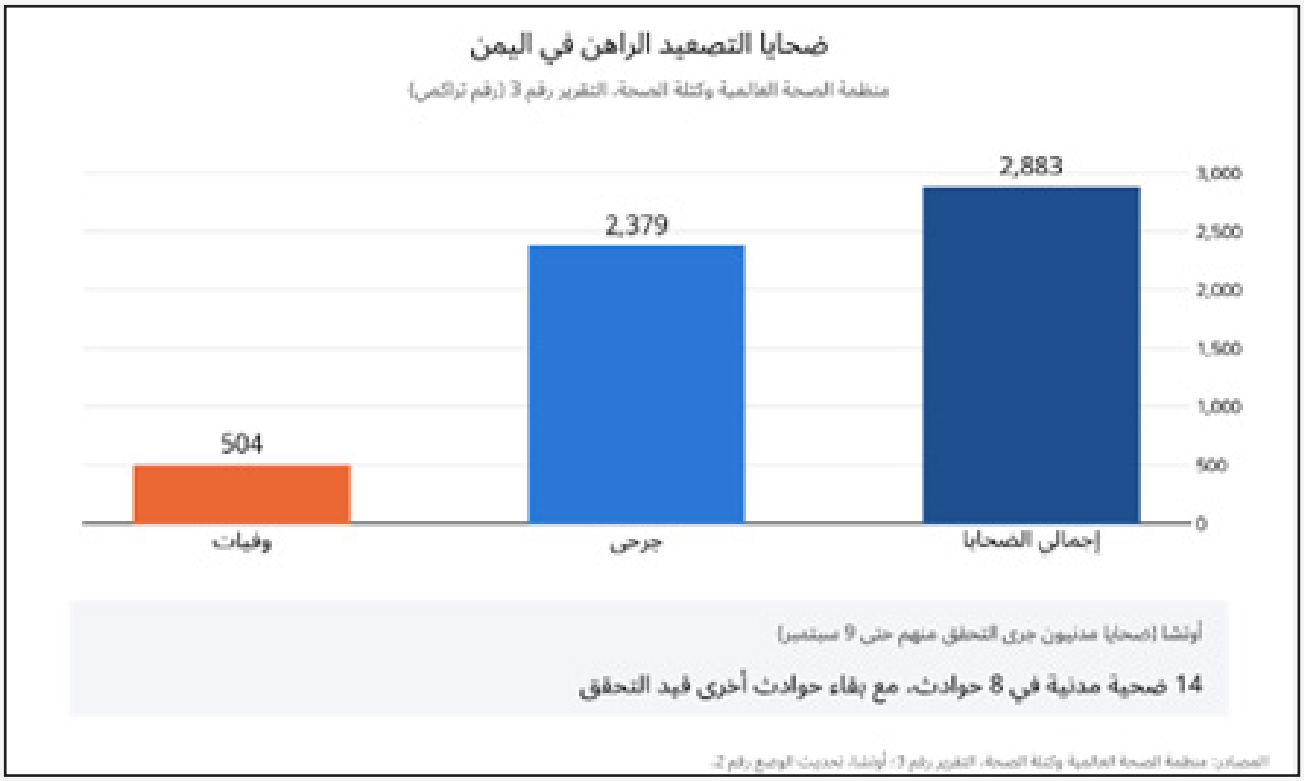

21. بشأن تصاعد القتال والنزوح الجماعي في اليمن، مرجع سابق.
22. منظمة الصحة العالمية وكتلة الصحة، «تقرير الوضع رقم 3 بشأن التصعيد في اليمن»، 13 سبتمبر 2026، انظر الرابط:
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-conflict-escalation-situation-report-taiz-west-coast-bab-el-mandeb-taiz-marib-al-jawf-lahj-and-other-affected-governorates-situation-report-3-issue-date-13-september-2026-reporting-period-6-12-september-2026

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن الرقم التراكمي الصحي لا يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها رقم الضحايا المدنيين الذين جرى التحقق منهم في حوادث محددة. فالأول قد يشمل نطاقاً جغرافياً وزمنياً أوسع وإصابات مرتبطة بالعمليات العسكرية، بينما يركز الثاني على حالات مدنية موثقة وفق إجراءات تحقق محددة.

التعليم بوصفه خسارة تنموية:

يؤدي تحويل المدارس إلى ملاجئ إلى مفاضلة قسرية بين احتياج فوري للسكن والحق طويل الأجل في التعليم، وفي الحالة الراهنة، تأثرت 243 مدرسة و137,000 طالب وطالبة وفق المادة الأصلية، وتزداد خطورة ذلك لأن الأطفال اليمنيين يدخلون الأزمة التعليمية من قاعدة ضعيفة أصلاً، ولأن العودة إلى الدراسة لا تتوقف على فتح المبنى فقط، بل تحتاج إلى إزالة مخاطر الذخائر، وإصلاح المرافق، وتوفير المعلمين والمواد التعليمية.[23]

ومن منظور السياسات العامة، ينبغي اعتبار استمرارية التعليم جزءاً من الاستجابة الإنسانية، لا مرحلة لاحقة للتعافي. وكلما طال استخدام المدرسة كمأوى، زادت كلفة إعادة الأطفال إلى التعليم، واتسعت الفجوة بين الأطفال النازحين وأقرانهم في المجتمعات المضيفة

الصحة وسلاسل الإمداد:

أفادت المادة الأصلية بتعطل 26 مرفقاً صحياً وتضرر سبعة مرافق أو أصول صحية، ومع أن هذه الأرقام تحتاج إلى إسناد مباشر من التقرير الصحي الأصلي عند الإصدار النهائي، فإن اتجاهها العام يتسق مع ما سجلته أوتشا من قيود على الحركة والوصول وتعطل الإمدادات، فالضرر لا يقتصر على المبنى، بل يشمل الوقود والدم والتخدير ووسائل النقل، وقدرة المرفق على الإحالة.[24]

تتضاعف آثار الضرر الصحي في مناطق النزوح لأن الطلب يرتفع في اللحظة التي تنخفض فيها القدرة التشغيلية، وتصبح الولادة الآمنة وعلاج الجروح ورعاية الأطفال المصابين بسوء التغذية وخدمات الأمراض المزمنة اختبارات مباشرة لقدرة النظام على الصمود

23. أكثر من 80,000 شخص نازحون مع تعمق التصعيد في الساحل الغربي لليمن، مرجع سابق.
24. منظمة الصحة العالمية وكتلة الصحة، «تقرير الوضع رقم 3 بشأن التصعيد في اليمن»، 13 سبتمبر 2026، مرجع سابق.

خامساً: الاستجابة الإنسانية والمؤسسية:

أنشـأت الوحدة التنفيذيـة لإدارة مخيمـات النـازحين غرف عمليـات وفرق رصد علـى مستوى المحافظـات والمديريـات، وأصدرت نداءً عـاجلاً ركز علـى المـأوى والـغذاء والميـاه والصرف الصحـي والاستجابـة السريعـة والصحـة، كمـا تحركت وزارة الصحـة ضمن حزمـة طوارئ قصيرة الأجل شملت سيـارات إسـعاف وإمدادات طبيـة، ودعماً لبنوك الدم والمستشـفيات الجراحية وفـق المـادة المرفقـة.[25] تتمثل قيمـة هذه الآليـات فـي قدرتهـا علـى إنتـاج صورة ميدانيـة سريعـة وربطهـا بالجهـات الإنسـانية. لكن فاعليتهـا تظل مرتبطـة بإتاحـة التمويل وتسـهيل الحركـة وتوحيد التعريفـات وقواعد البيانـات وإدراج الأسر المقيمـة خـارج المخيمـات الرسميـة

الاستجابة الدولية والفجوات القطاعية:[26]

مجال الاستجابة	ما تحقق	الفجوة الظاهرة
آلية الاستجابة السريعة	2,723 أسرة من أصل 4,116 أسرة متحقق منها	2,127 بانتظار المساعدة
الأمن الغذائي	1,554 أسرة من أصل 6,144	4,390 أسرة دون تغطية مؤكدة
المأوى	147 أسرة من أصل 11,000 مستهدفة	فجوة تتجاوز 98% من المستهدفين
النقد متعدد الأغراض	1,381 أسرة	حاجة إلى توسيع النطاق، خصوصاً لدى الأسر المضيفة
المياه والصرف الصحي والنظافة	لم تتحقق، وفق أوتشا، عمليات تسليم في التحديث الأخير	فجوة حرجة في المواقع الجديدة

25. التقرير الموحد حول النزوح القسري الناجم عن الحرب، مرجع سابق.
26. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق

توضـح هذه المؤشرات أن المشكلـة لا تتمثل فـي غيـاب الاستجابـة كليـاً، بل فـي عدم تنـاسب سرعتهـا وتغطيتهـا مـع حجم التدفـق. وتظـهر الـفجوة الأشد فـي المـأوى والميـاه، وهمـا قطاعـان لا يمكن تأجيلهمـا من دون تـعريض السكان لمخـاطر صحيـة وحمائيـة مبـاشرة.[27]

القيود التمويلية والتشغيلية:

تورد المـادة الأصليـة أن خطـة الاستجابـة الإنسـانية لعـام 2026 البالغـة 2.16 مليـار دولار لم تُمول إلا بنسبـة 20%، أي 437.9 مـليون دولار حتـى منتصف سبتمبر. ينبغـي إسنـاد هذه النسبـة فـي النسخـة النهائيـة إلـى تحديث تمويلـي رسمـي قـابل للتدقيـق، لكنهـا تظل فـي سيـاق التـقرير مؤشراً علـى فجوة واسـعة بين النداء والموارد المتاحـة[28].

وتتداخل الـفجوة الماليـة مـع الـقيود الأمنيـة، فـقد سجـلت أوتشـا تعليقـاً مؤقتـاً للحركـة بين المخـا والخوخـة وحيس وبين عدن والمخـا، وعدم إصدار تصاريـح للحركـة فـي 9 سبتمبر، وعندمـا تتوقف الحركـة لا يتـأخر التوزيـع فحسب، بل يتـأخر التحقـق من الأسر وتتراجـع جودة البيانـات وتتسـع الـفجوة بين الحاجـة المسجلـة والحاجـة الفعليـة

27. تحديث الوضع رقم 2 بشأن التصعيد والنزوح في اليمن، مرجع سابق.
28. شبكة الجزيرة، «تقرير عن النزوح وتحديثات الاستجابة الإنسانية في اليمن»، 15 سبتمبر 2026، انظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2026/9/15/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%AD-2

سادساً: القراءة التحليلية والآفاق المستقبلية:

تكشف الأزمة عن انتقال النزوح من كونه أثراً تابعاً للقتال إلى كونه عاملاً يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية والاجتماعية للنزاع، فتمركز النازحين في تعز ولحج، وضغطهم على عدن وأبين، وظهور مسار بحري إلى جيبوتي، كلها تطورات تربط بين أمن الجبهات وأمن المدن وأمن الممرات البحرية والاستقرار الإقليمي.[29] [30] غير أن هذا الاستنتاج لا يبرر الجزم بأن حركة الملاحة الدولية ستتأثر حتماً أو أن موجة لجوء ضخمة ستقع بالضرورة. الأدق هو القول إن استمرار القتال بالقرب من الممرات الساحلية يرفع مخاطر تعطيل النقل الإنساني والتجاري، ويزيد كلفة الاستجابة ويصعب الوصول إلى المدنيين[31].

احتمالات تطور النزوح:

الأول: اتساع القتال، إذا امتدت المواجهات إلى محاور جديدة، فمن المرجح أن تتجدد موجات النزوح وأن تتحول مناطق الاستقبال الحالية إلى مناطق طرد جديدة، وستكون النتيجة اتساع النزوح الثانوي وتدهور الخدمات في تعز ولحج وعدن وأبين. هذا سيناريو تحليلي مشروط وليس توقعاً رقمياً مؤكداً.[32]

الثاني: جمود عسكري طويل، قد تتوقف التحركات الكبرى من دون تسوية سياسية، فتستقر خطوط التماس بينما يبقى السكان في نزوح ممتد. ويُعد هذا السيناريو الأكثر خطراً على المدى البعيد لأنه يحول المساعدة الطارئة إلى اعتماد طويل الأجل، ويبقي المدارس والمرافق والخدمات تحت ضغط دائم.[33]

الثالث: تهدئة قابلة للتحقق، يتيح وقف الأعمال العدائية وفتح الطرق وتسهيل التصاريح وتوفير التمويل المرن احتواء التدفق الجديد وبدء إصلاح الخدمات. ولا تعني التهدئة عودة فورية أو شاملة، فالعودة الآمنة تتطلب إزالة المخاطر واستعادة السكن وسبل العيش وضمان عدم تجدد القتال.[34]

---

29. التحديث العاجل بشأن تدفق الفارين من اليمن إلى جيبوتي، مرجع سابق.
30. مركز ACAPS، «التصعيد الأخير في اليمن: المسارات المحتملة وآثارها»، 10 سبتمبر 2026، انظر الرابط:
https://www.acaps.org/en/countries/archives/detail/yemen-latest-escalation-possible-trajectories-and-their-impacts
31. التصعيد الأخير في اليمن: المسارات المحتملة وآثارها، مرجع سابق.
32. التصعيد الأخير في اليمن: المسارات المحتملة وآثارها، مرجع سابق.
33. التصعيد الأخير في اليمن: المسارات المحتملة وآثارها، مرجع سابق.
34. التصعيد الأخير في اليمن: المسارات المحتملة وآثارها، مرجع سابق.

الخاتمة:

تؤكد المعطيات المتاحة أن موجة سبتمبر 2026 تمثل أزمة نزوح واسعة ومتعددة المستويات. فالرقم الحكومي التفصيلي يوثق 19,417 أسرة و131,761 فرداً في ثماني محافظات حتى 16 سبتمبر، بينما توضح التقديرات الأممية والدولية أن الحركة كانت سريعة ومتغيرة وأن جزءاً من الأسر ظل خارج الرصد المنتظم، وتتركز الكتلة الأكبر في تعز ولحج، مع امتدادات إلى عدن وأبين والمحافظات الشرقية، ومسار لجوء بحري إلى جيبوتي

وتتمثل خطورة الأزمة في اجتماع أربعة عوامل: قرب مناطق الاستقبال من خطوط القتال، تكرار النزوح وفقدان الأصول، تراجع التعليم والصحة والمياه، واتساع الفجوة بين الاحتياجات والتمويل. وعليه، فإن أي استجابة لا تجمع بين حماية المدنيين، وتسهيل الوصول ودعم المجتمعات المضيفة واستعادة الخدمات ستظل عاجزة عن منع تحول النزوح الطارئ إلى وضع دائم

أحدث إصدارات المركز

(تقرير)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER